في خطوة غير مسبوقة..دولة توزع "البيتكوين" على مواطنيها!

قام رئيس جمهورية السلفادور "نجيب بُقيلة"، بالإعلان عن تعهد حكومته بتقديم ما قيمته 30 دولارًا من العملة المشفرة بيتكوين لأي مواطن يشترك في محفظة رقمية، في خطوة تعبر عن رهانه الجاد على القانون الجديد الذي يجعلها عملة قانونية في البلاد.

وصرح "بقيلة" في خطاب وطني ، بأن الحكومة ستنشئ محفظة بيتكوين خاصة بها تسمى "تشيفو"، وهي كلمة عامية تعني "رائع"
وفقًا للغة أهل السلفادور.

وأكد الرئيس أن الأموال ستودع في حساب أي مواطن يقوم بتنزيلها ويسجل كمستخدم برقم هاتفه ورقم هويته، مشيرًا إلى أن القانون الذي يجعل بيتكوين عملة قانونية سيدخل حيز التنفيذ في 7 أيلول المقبل.

كما قد أعاد الرئيس التأكيد على قناعاته القائلة إن استخدام العملة المشفرة سيساعد في جذب

الاستثمار، وزيادة الاستهلاك، وخفض تكلفة إرسال التحويلات المالية لملايين السلفادوريين العاملين في الخارج.

لكنه طمأن المواطنين بأن الحسابات المصرفية بالدولار ستبقى بالدولار، وسيستمر دفع الرواتب والمعاشات للناس بالدولار.

في الاتجاه المقابل، سيمكن للمستهلكين الدفع للشركات باستخدام العملة الرقمية من محافظهم مقابل العناصر المدرجة بالدولار، ولكن إذا أراد أصحاب الأعمال الحصول على مدفوعات بالدولار، فيمكنهم الضغط على زر في تطبيق "شيفو" لتحويل عملات البيتكوين على الفور إلى دولارات.

وقال الرئيس إن الحكومة ستوفر التدريب للشركات على معاملات البيتكوين وستسعى إلى تحسين استخدام الإنترنت والهاتف المحمول لتشجيع استخدام العملة المشفرة.

هذا وقد صادق الكونغرس السلفادوري في فترة ماضية من الشهر الجاري، على مشروع قانون "عملة بتكوين" ما جعل من البلاد الواقعة في أميركا الوسطى الأولى عالمياً في تشريع العملة المشفرة.

وسيتمكن سكّان السلفادور وفقًا لما ينص القانون، من استخدام عملة بتكوين في الكثير من الحالات، مثل شراء الأملاك أو حتى دفع الضرائب، أو حتى للاستخدام اليومي وإنجاز الحوالات. وهذه المرة الأولى التي تعترف بها حكومة بعملة بتكوين.

الجدير بالذكر أن سوق البتكوين مع غيرها من العملات المشفّرة، يشهد تقلبات قوية جداً، وبشكل شبه مستمر. وتأتي هذه الخطوة أيضاً فيما تسعى الحكومات الغربية والصين للسيطرة على سوق العملات المشفرة الذي نما كثيراً في الأشهر الأخيرة.